*تعريف الفاعل*

*بحث في النحو*

*إعداد/ أحمد عبد الحميد مهدي*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*ahmed.mahdey@mediu.ws*

**خلاصة—هذا البحث يبحث في تعريف الفاعل.**

*الكلمات المفتاحية: الضمير، الخير، الالفاظ*

# ***المقدمة***

معرفة أسس تعريف الفاعل، إنَّ الفاعل عند النحويين الاسم، فإنَّ هذا الاسم يشمل الضمير، ويشمل الاسم الظاهر، إن جاء كتلة لفظية واحدة فهو اسم مفرد لا نقول هنا مفرد في باب الفاعل، وإنَّما نقول: هو اسم صريح؛ إذن هناك اسم غير صريح الذي يعبر عنه بالمؤول بالصريح، الصريح قام محمد، وقام المحمدان، وأفلح المؤمنون.

1. *المقالة*

(اللباب في علل البناء والإعراب) هو كتاب للإمام: محبّ الدين بن الحسين عبد الله العكبري البغدادي الضرير، المتوفى سنة ست عشرة بعد المائة السادسة من الهجرة النبوية المشرفة، أخذ عن ابن الخشاب وغيره، ومن علامات نبوغه ومن دقّته أنه كتب (إملاء ما منّ به الرحمن) وصنع هذا اللباب، وشرح ديوان المتنبي.

أما عن كتاب (اللباب في علل البناء والإعراب) يقول: "الفاعل عند النحويين الاسم الذي أُسند إليه الفعل، أو ما قام مقامه مقدمًا عليه؛ سواء وجد منه حقيقة، أو لم يوجد". يقول أبو البقاء العكبري: الفاعل عند النحويين الاسم الذي أُسند إليه الفعل، قضية الإسناد المسند والمسند إليه، عبارة سيبويه، وعبارة من جاء بعده من النحاة، العلاقة بين الفعل وبين الفاعل الإسناد الاسم، وهذا الاسم لم يذكر أبو البقاء أنه قد يكون اسمًا صريحًا، وقد يكون اسمًا مئولًا بالصريح.

الأمثلة للبيان: فالاسم الصريح في قولك: قام محمد، إذا أردت أن تطبق ما قاله أبو البقاء على هذا المثال قلت: "قام" هو الفعل، و"محمد" هو الفاعل، الاسم صريح، ما معنى أنَّ الاسم صريح؟ أي: الاسم الذي هو كتلة لفظية واحدة قد يكون مفردًا كما في قولنا: قام محمد، وقد يكون مثنًّى كما في قولنا: "قام المحمدان"، وقد يكون مجموعًا باللغة القديمة –أي: قد يكون جمعًا- وذلك في قولنا: "قام المحمدون"، الأفضل من هذا كله أن نقرأ قول الله ربنا: {ﭑ ﭒ ﭓ} [المؤمنون: 1] "قد" حرف تحقيق مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، و"أفلح" فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، و"المؤمنون" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنَّه جمع مذكر سالم، كلمة "المؤمنون" مجموعة، أو كلمة: "المؤمنون" جمع، لكنه اسم صريح، نحن نريد بالاسم الصريح أو نقصد بالاسم الصريح أولًا هناك أمران:

الأمر الأول: أنَّه ليس بمضمر أي: ليس بضمير، هناك مضمر، وهناك مُظهر أو ظاهر تقول: مُظهر، وتقول: ظاهر، كما تقول: مضمر، وتقول: ضمير؛ إذن عندنا ضمير، وعندنا اسم ظاهر أو مُظهر.

الأمر الثاني: أنَّ هذا الاسم كتلة لفظية واحدة، وهذا المفهوم يرجع بنا إلى مباحث في علم النحو مهم أن نقف عندها وأن نعرفها، ومن هذه المباحث قول النحاة مثلًا في أنواع الخبر: الخبر إما مفرد، وإما جملة، وإما شبه جملة، فإذا جاءوا ليعرّفوا المفرد نبّهونا إلى أن تعريف المفرد هنا على خلاف تعريفه في باب "لا التبرئة"، أو في باب "لا النافية للجنس"، أو في باب المنادى، فالمفرد في باب الخبر ما ليس جملة ولا شبه جملة، تقول: المجتهدون ناجحون. الخبر "ناجحون"، نوع الخبر مفرد.

والمفرد في اللفظ على خلاف المفرد في النوع؛ حيث إن المفرد في اللفظ: ما يدل على واحد أو واحدة، "محمد" في اللفظ مفرد، و"فاطمة" في اللفظ مفرد، "كتاب" مفرد، "شجرة" مفرد، "قلم" مفرد، "قلمان" من اللفظ مثنى، {ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ} [لقمان: 27] "أَبْحُرٍ" من حيث اللفظ جمع، "أَقْلامٌ" من حيث اللفظ جمع، لكن نوعها إذا أتت خبرًا مفرد؛ وذلك لأنَّها ليست جملة ولا شبه جملة، هذا في باب الخبر؛ سواء خبر المبتدأ، أو خبر كان، أو خبر إنَّ.

أما باب "لا التبرئة" فاسمها إما أن يكون مفردًا، وإما أن يكون مضافًا، وإما أن يكون شبيهًا بالمضاف، أما عن المفرد في باب لا النافية للجنس، وهو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، وكذلك نقول في المنادى: مفرد أي: ليس نكرة مقصودة، مفرد أي: ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف؛ لأنَّه إن كان مفردًا بُني، وإن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف نُصب نحو قولك: يا عبد الله، لكنك تقول: {ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ} [يوسف: 29] تقول: يوسف منادى بحرف نداء محذوف، وهو مبنيّ على الضم في محل نصب؛ لأنَّ أصل المنادى مفعول به، والمفعول به حكمه النصب، فما كان في معناه، فهو في موضعه، لا حرج في ذلك، والمفرد في النوع قد يكون مثنًّى في اللفظ، وقد يكون جمعًا.

فإذا قلنا: إنَّ الفاعل عند النحويين الاسم، فإنَّ هذا الاسم يشمل الضمير، ويشمل الاسم الظاهر، إن جاء كتلة لفظية واحدة فهو اسم مفرد لا نقول هنا مفرد في باب الفاعل، وإنَّما نقول: هو اسم صريح؛ إذن هناك اسم غير صريح الذي يعبر عنه بالمؤول بالصريح، الصريح قام محمد، وقام المحمدان، وأفلح المؤمنون.

وفي قول الله تعالى في أول السورة: {ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ} [المنافقون: 1] {ﮑ ﮒ} جاء فعل ماضٍ، و"الكاف" مفعول به مبنيّ في محل نصب، و"المنافقون" فاعل مرفوع علامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنَّه جمع مذكر سالم، كلمة: "المنافقون" من حيث اللفظ جمع، ولكنها من حيث النوع في باب الفاعل اسم صريح. أما المؤول بالصريح: {ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ} [العنكبوت: 51] {ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ} يكفي فعل، وكما درجت الألسنة كل فعل لا بد له من فاعل فأين الفاعل؟ الفاعل: "أنا أنزلنا"، "أنَّ" مركبة من أن، ومن "نا" الفاعل، ومركبة كذلك من: "أنزلنا"، و"أنزلنا" مكونة من ثلاث: الكلمة الأولى "أنزل"، وهي فعل ماضٍ، والكلمة الثانية "نا" الفاعلين وهي فاعل، والكلمة الثالثة "الكتاب"، وهو مفعول به منصوب، والجملة في محل رفع خبر "أن"، أي: أننا أنزلنا الكتاب، وأن واسمها وخبرها الثلاثة في تأويل كلمة واحدة، أي أنَّ المعنى: أو لم يكفهم إنزالنا، من أين جاءت إنزالنا؟ جاءت من الجملة المكونة من أن ومن اسمها "نا" الفاعلين ومن خبرها، هذا الذي يسميه النحويون المؤول بالصريح.

إذن الصريح كلمة واحدة، والمؤول بالصريح مجموع كلمات، فإن عدت إلى نظرية اللغة والحياة وجدت هكذا الإنسان الصريح واضحًا في أقل عبارة وأيسر عبارة وأقل زمن، ووجدت الذي يصول ويجول ويلف ويدور، ويأخذ الساعات وربما السنوات هذا لا غير صريح، مؤول بالصريح، محمول على الصريح؛ إذن الاسم عندنا إما أن يكون صريحًا، وإما أن يكون مؤولًا بالصريح كأنه محمول على الصريح، وذلك مثل قولك: يسرني أن نجحت، ومعناه: يسرني نجاحك، فـ"أن" وما دخلت عليه في تأويل مصدر، يسرني أن تفوز، أي: يسرني فوزك، "فيسر" فعل مضارع مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم، و"النون" للوقاية، و"الياء" مفعول به.

هكذا الفاعل عند النحويين: الاسم الذي أسند إليه الفعل "قام زيدٌ"، أو بلغة سيبويه "قام عبد الله"، "فقام" فعل ماضٍ، و"عبد الله" فاعل، وعلى الإعراب الجزئي "عبد" فاعل مرفوع علامة رفعه الضمة، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، لكن لما كان المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فكما قال الأئمة: إنَّ "عبد الله برمتها بالمضاف والمضاف إليه" فاعل، أي: أن الكلمة من حيث المضاف والمضاف إليه ليس بالرّمّة فاعلًا، هذا لا يصحّ، وإنما نعني: أن المضاف لا يستغني عن المضاف إليه في إيضاح المعنى، فنحن نذكرهما معًا من حيث إجلاء المعنى، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

إذن بلغة سيبويه: "قام عبد الله" أسندنا "قام" إلى "عبد الله". "أو ما قام مقامه" أي: ما قام مقامه الفعل كما في قوله تعالى: {ﯚ ﯛ} [فاطر: 28] {ﮰ ﮱ} [فاطر: 27] "مختلف" اسم فاعل، وهو يقوم مقام الفعل، وكاسم الفعل كما سيأتي الشاهد في هذا اللقاء، وهو:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فهيهات هيهات العقيق .... | \* | .... .... .... .... |

هيهات: "بَعُدَ" اسم فعل، و"العقيق" فاعل، ونلحظ أنَّ معنا اسم فعل وليس معنا فعل، فهو قد قام مقامه، ثم قال: مقدمًا عليه يعني: "قام عبد الله" تقدّم الفعل "قام" على الفاعل الذي هو "عبد الله".

ثم قال أبو البقاء، ولقوله هذا امتداد طويل في اللباب سواء وُجد منه حقيقة كما في قولنا: "قام عبد الله" يمكن أن يقوم عبد الله قيامًا حقيقيًّا كان قاعدًا فقام، أو لم يُوجد حقيقة كما في قولنا: اخضرّ النبات، ورخص السعر، ومات زيد، فـ"مات" فعل ماضٍ، و"زيد" فاعل، والفعل لم يحدث من زيد، وإنَّما الموت مقدر على رقاب العباد لا يصنعه أحد، وإنَّما الله هو الذي خلق الموت، والحياة. لم يذكر أبو البقاء أنَّ هذا الفعل غير مسوغ للمفعول، أي: أنَّه يجب في الفعل أن يكون أصليّ الصيغة، وأن يكون تامًّا غير ناقص.

وفي (شرح الأشموني) يقول: "إنَّ التقيد بالفعل يُخرج المبتدأ، تعلمون أنَّ المبتدأ اسم صريح أو مؤول بالصريح متحدّث عنه، يقع في أول الكلام غالبًا، عبد الله قائم، أو عبد الله قام، هذا بناء جملة بُنيت على عبد الله، فهو مبتدأ، ومبتدأ مرفوع وليس فعلًا، ويخرج بالتام نحو اسم كان، فأنت لا تقول في كان زيد منطلقًا، ولا في نحو قول سيبويه: "كان عبد الله قائمًا" فلا تقول: "عبد الله" فاعل مع أنَّ "كان" فعل، وذلك لأنَّ "كان" ناقصة، وشرط الفعل مع الفاعل أن يكون تامًّا غير ناقص، وأن يكون الفعل أصلي الصيغة كتب "فعل" يكتب "يفعل"، أصلي الصيغة: أي مبني للفاعل، وليس مبينًا لما لم يُسَمّ فاعله. فمثل قوله تعالى: {ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ} [المجادلة: 21] "كَتَبَ" على وزن "فعل" أصليّ الصيغة ما ضممنا أوله وما كسرنا ما قبل آخره، وإنَّما جاء على بنائه الأصلي "كتب" على وزن "فعل" هو أصلي الصيغة.

فلنا أن نضع هذا العنوان "وجه إسناد الفعل إلى الفاعل" وأن نسأل هذا السؤال: ما وجه إسناد الفعل إلى الفاعل؟ يكون إسناد الفعل على الفاعل على وجه من هذه الأوجه التي ذكرها الصبّان في حاشيته، ومنها:

الوجه الأول: الإثبات ومثاله: "قام زيد"، أنت أثبتّ القيام لزيد، أو أسندت القيام إلى زيد أسندته إسناد إثبات بمعنى أن الفعل غير منفي.

الوجه الثاني: النفي تقول: ما قام زيد، لقد نفيت القيام عن زيد، لكن الإسناد "قائم أنت" تسند القيام إلى زيد، فهل قام زيد؟

الجواب: لا. "ما قام زيد" الإسناد موجود، ولكنه إسناد نفي.

الوجه الثالث: إسناد التعليق، ومعناه: أن هناك أداة شرط جاءت في نحو قولك: إن قام زيد قام عمرو، معنى ذلك أن قيام زيد معلّق على قيام عمرو، فالإسناد موجود، ولكنه معلق، يقولون {ﮀ} [النساء: 129] التي هي لا زوجة ولا مطلقة، فالتعليق لما يحدث، ولن يحدث إلا إذا حدث المعلّق عليه إن تجتهد تنجح؛ إذن النجاح مرتبط ومتعلق بالاجتهاد.

ثم يكون الإسناد إسناد إنشاء، وهو من دروس البلاغة في الخبر والإنشاء؛ فالخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته، والإنشاء لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا. مثال: هل قام زيد؟ فـ"هل" حرف استفهام مبنيّ على السكون، و"قام" فعل ماضٍ، و"زيد" فاعل مرفوع علامة رفعه الضمة، لكن ما نسبة القيام إلى زيد هنا؟ فنحن لا ندري هل قام زيد، أم لم يقم، هذا إنشاء أي: أنه سؤال، قد يُجاب عنه بـ"نعم"، وقد يُجاب عنه بـ"لا".

فمثلًا قوله تعالى: {ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ} [المؤمنون: 91] نوع الإسناد هنا نفي، و"اتخذ" فعل ماضٍ، ولفظ الجلالة فاعل،فالفعل "اتخذ" مسند إلى لفظ الجلالة، وتعالى الله علوًّا كبيرًا أن يتخذ ولدًا أو صاحبة أو شريكًا في الملك، سبحانه وحده لا شريك له، ووجه الإسناد في "انطلق المجدون" الإثبات. إذن الإسناد إما إثبات، أو نفي، أو تعليق.

الإسناد بين الأصالة والتبعية:

يرى بعض أصحاب الحواشي أنَّ المراد بالإسناد للفاعل الإسناد الأصلي لا التّبعي، وهذا أشبه ما يكون بالقضية التي لا موضوع له، وبالحرب التي لا مجال لها ولا جنود فيها، قد تطّلع على حاشية الشيخ ياسين العُليمي، وتقرأ هذه العبارة: إنَّ المراد بالإسناد الأصلي لا التّبعي، هو يريد أن يخرج بذلك البدل، وأن يخرج بذلك المعطوف بحرف؛ حيث إنَّ الإسناد في البدل تابع للإسناد في المبدل منه، فعندما أقول: أقسم بالله أبو حفص عمر. فأبو حفص هو عمر، وأسندنا "أقسم" إلى "أبي حفص"، فهل معنى ذلك أننا لم نرد إسناد أقسم إلى عمر، كيف، وقد قال الرضي كلامًا جميلًا في ذلك هو: أن أبا حفص مشهور به عمر، وأن عمر مشهور بأنه عمر، حتى أنه قال: لو لم يكن في الدنيا عمر إلا هو، ولم يكن في الدنيا من تكنى بأبي حفص سواه فهو معروف بهما، ذكرنا أن المبدل منه إنَّما يذكر توطئةً، ويذكر تمهيدًا للمبدل منه، لماذا نفتعل أن المراد بالإسناد هو الإسناد الأصلي.

هل هناك إسناد أصلي وهناك إسناد آخر تبعي؟ الجواب: لا، أنت عندما تقول: جاء محمد وخالد، أسندت المجيء إلى محمد إسناد إثبات، وأسندت المجيء أيضًا إلى خالد إسناد إثبات، وحرف العطف جمع بين معطوف، ومعطوف عليه أسند إليهما الفعل، وقد شرحنا ذلك شرحًا بيّنًا، فما الدّاعي إلى أن نقول: إن المراد بالإسنادِ الإسنادُ الحقيقي لا الإسناد التبعي؟

الإسناد التبعي تركيب جملة -تركيب أسلوب- جاء فيه بدل، وجاء فيه مُبدل منه، ذكر الرضي -كما ذكرنا- إنه جاء ليفصّل بعد إبهام، وليشرح بعد غموض، وأن النفس عندما ذُكر المبدل منهم كانت متشوقة إلى بيان وتفسير، وقد عقد مقارنة بين ما ذكره هو، وما ذكره سيبويه من قبل، حيث قال سيبويه: إن قولك: رأيت قومك أكثرهم، معناه: رأيت أكثر قومك، لكنك أردت أن تؤكّد كما جاء في قوله تعالى: {ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ} [ص: 73].

وقد ذكر الرضي ذلك وقال: "إن ما قاله هو أشبه بالغرض مما ذكره سيبويه، لكن لم يتعرض واحد فيهم إلى إسنادٍ أصليٍّ أو حقيقيٍّ، وإسناد تبعيٍّ، وأنَّ المراد هو الإسناد الأصلي في الفاعل، فلا داعي إلى مثل هذا الكلام".

تحقيق قول النحاة: "الفاعل من وُجِدَ منه الفعل":

قال أبو البقاء: وقال بعض النحويين: "الفاعل من وُجد منه الفعل" وهذا ضعيف لأربعة أوجه: وهذه من القضايا التي لا أساس لها؛ حيث إنه من الممكن أن يكون هناك من قرأ لأبي البقاء، وهذا القارئ قد نسي كلمة لم يذكرها على مسمعه، وهذه الكلمة مذكورة في كتب العلم، وهي لغة؛ حيث قال الناس: "الفاعل لغة من أوجد الفعل"، ويظن الدكتور مبروك عطية أن القارئ الذي قرأ على أبي البقاء قال: الفاعل من أوجد الفعل، ولم يذكر كلمة "لغة"، فظنها أبو البقاء تعريفًا للنحويين أو لبعض النحويين، وهذا أبدًا غير صحيح، الفاعل من أوجد الفعل هذا في اللغة، لكنه في الاصطلاح: اسم صريح أو مؤول بالصريح أسند إليه فعل، أو أسند إلى ما في معنى الفعل، وتقدم الفعل أو ما في معناه عليه لا ضرر لا بأس.

تعريف الفاعل لغة:

ذكر أبو البقاء في (اللباب) أربعة أوجه يردّ بها على من قالوا: إن الفاعل من أوجد الفعل، فقال:

الوجه الأول: أن قولهم: "رخص السعر"، و"مات زيد"، فاعل، ولم ينكر أحد أنه فاعل، قال أبو البقاء: ولم يصدر منه حقيقة، وهل قال أحد: إن الفعل صدر من زيد في قولنا: مات زيد؟ الفعل صدر من الله تعالى الذي قضى عليه بالموت إذ حان أجله، ولم يقل أحد: إن زيد هو الذي حدث منه الموت، ولكن حدث له، فهو -كما يقول أبو البقاء نفسه- فاعل مفعول به معنى، أي: هو فاعل في اللفظ لكنه مفعول به في المعنى، وهذا لا خلاف فيه بين أبي البقاء وبين غيره من العلماء، القضية: أن أبا البقاء ظنّ أن قول اللغويين الفاعل من أوجد الفعل قضية، أو اصطلاح، أو تعريف عندهم، وليس كذلك.

الوجه الثاني: أنه إذا كان فاعلًا لصدور الفعل لم يجزْ بقاء هذا الاسم عليه مع نفيه؛ لأن المعلول لا يثبت بدون علّة.

الوجه الثالث: أن قولك: ما قام زيد يصحّ أن نقول فيه: ما فعل القيام، فتنفي الفعل عنه، فكيف يُشتقّ له منه اسم مثبت؟!

الوجه الرابع: أن الاسم إذا تقدّم على الفعل بطل أن يكون فاعلًا مع صدور الفعل منه.

ويبدو أن العكبري لم يفرّق بين الفاعل في اللغة والفاعل في عرف النحاة، فالفاعل في اللغة من أوجد الفعل، لكنه في عرف النحاة هو ما ذكره، وقد يكون سبب ذلك أنَّ الرجل كان قد قرأ له قارئ فنسي كلمة في اللغة، فقال: الفاعل من أوجد الفعل، فنسبه العكبري إلى بعضهم ظنًّا لا حقيقة، ووهمًا لا حقًّا.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ